وقد بدأ الباحثون استطلاعهم لمعرفة مدى إلمام المبحوثين بمشروعات التوحيد التي حصلت في العالم العربي. وتبين نتيجة «الاستبيان» أن ١٨٪ لا يعرفون أيا من مشروعات التوحيد، و ٨٠٪ ذكروا بعض تلك المشروعات. ومن ذكروا بعض تلك المشروعات توزعت نسبهم على الشكل التالي: «١٥٪ ذكروا مشروعا واحدا صحيحا؛ ٥٢٪ ذكروا مشروعين؛ ١٣٪ ذكروا ثلاثة مشروعات؛ ٢٪ ذكروا أربعة مشروعات أو أكثر. وكان القاسم الأعظم بين هذه المشروعات... مشروع الجمهورية العربية المتحدة» (ص ١٠٧).

أما تقييم المبحوثين لمشروعات الوحدة فقد جاءت نتائجها كما يلي: «٢٥٠٪ منهم ذكروا أن تلك المشروعات جلبت من المشكلات أكثر مما حققت من المزايا؛ ٢٣٪ ذكروا أن المثالب والمزايا في تلك المشروعات كانت متساوية؛ ٤٢٪ سجلوا أن مزايا الوحدة تفوق مشكلاتها» (ص ١١٢).

بعد ذلك، انتقل الباحثون إلى التعرف على موقف المبحوثين من مسألة قيام الوحدة العربية. وقد «عبر المبحوثون بوضوح... بأن التحديات والمشكلات التي تواجه أقطارهم والتي تواجه الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها باستجابات قطرية منفردة» (ص ١١٩ – ١٢٠)؛ فقد أقر ٩٦٪ من المبحوثين بأن أقطارهم تواجه مشكلات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقال ٧٧٪ منهم أن «أقطارهم لا تستطيع مواجهة أو حل هذه المشكلات بمفردها... وفي حاجة إلى مساعدة أقطار عربية أخرى... بينما ذكر ٥٩٪ أقطارا غير عربية يمكن أن تساعدها» (ص ١٢٠).

وقد قال «٨٢٪ من المبحوثين بضرورة التعاون الأوثق مع بعض الأقطار العربية، وذكر ٨٢,٥٪ أن مستوى التعاون الحالي يقصر بكثير عما هو مطلوب» (ص ١٢٢).

أما أشكال التوحيد التي حددها المبحوثون، فقد جاءت نسبها على حسب الترتيب التالي: «٥٧٠٪ يرون أن الاتحاد الفيدرالي هو الشكل الأنسب والأمثل للتعاون» و ٢١٪ قرروا أنهم مع الوحدة الاندماجية، بينما فضل ١٨٪ المستوى الحالي القائم في إطار الجامعة العربية، وفضل ٤٪ عدم وجود أي تعاون» (ص ١٢٢).

وبالجمع بين مؤيدي التوحيد الفيدرالي والوحدة الاندماجية يصبح المجموع ٧٨٪. وقد جاء الترتيب القطري على الشكل التالي: «فلسطين ٩٥,٢ ٪، الأردن ٩٣,٨٪، الكويت ٩٢,٦٪، اليمن ٩١,٩٪، تونس ٩٠,٩٪، قطر ٩٠,٩٪، المغرب ٧٧,٧٪، مصر ٧٢,٦، لبنان ٦٩,٤٪، السودان ٥٧,٨٪» (ص ١٢٣ – ١٢٤). واضافة إلى التباينات بين الاقطار وضح بعض التباين بين المستويات المختلفة المهنية والتعليمية.

وعن الشكل الذي يفضله المبحوثون لقيام الوحدة فقد جاءت النسب كما يلي: «٤٤٪ مع التوحيد السياسي التدريجي؛ ٢٨٪ مع بتحفظ؛ ١٨٪ ضد التوحيد السياسي» (ص ١٣٠).

وطرحت على المبحوثين مسألة التدرج الاقليمي في عملية التوحيد السياسي فكانت النتيجة كالتالي: «٣٠٠٪ يوافقون على التوحيد الاقليمي؛ ٢٨٪ ضد؛ ٤٢٪ وافقوا بتحفظ» (ص ١٣٣).

وعن شروط التجانس بين الأنظمة كأساس للتوحيد السياسي، وافق «١٥٠٪ على المقولة بشدة وعارضها ٦٠٪ واتخذ موقفاً وسطا منها ٢٥٪» (ص ١٣٧).

أما عن علاقة كل من الإسلام والعلمانية بقضية الوحدة العربية، فقد قال «٥٩٠٪ من المبحوثين أن الدين الإسلامي من أهم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية وعارض ذلك ١١٪، بينما وافق عليه باعتدال ٢٩٪» (ص ١٤٠). وعن الوحدة العربية كأساس لوحدة إسلامية «وافق ٣٦٪ وعارض ٣٧٪ واتخذ موقفا وسطا بين الموافقة والتحفظ ٢٧٪» (ص ١٤١).

أما عن العلمانية كأساس للتوحيد العربي فقد وافق بشدة «٢٢,٣٠٪ وعارض ٣٢,٢٪ واتخذ موقفا وسطا ٢٥٪» (ص ١٤٤).